الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
22 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هوب (نائب الرئيس) . . . . . (ألمانيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57432 (A)

في غياب السيدة أوغوو (نيجيريا): تولى السيد هوب (ألمانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/C.2/63/4)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/63/333 و A/C.2/63/3)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع) (A/63/265 و A/63/265/Corr.1)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع) (A/63/86، و A/63/88 و CAC/COSP/2008/15)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/63/256)

١ - **السيدة بنوم** (كولومبيا): قالت إن بلدها يعمل على وضع سياسة شاملة للهجرة تعرف المهاجرين بأنهم أفراد قليلو المناعة بصورة خاصة ويتطلبون حماية الدولة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وأن بلدها يشجع اعتماد اتفاقات تحسّن أمن المهاجرين الكولومبيين وأحوالهم المعيشية. وأعلنت أن التشريعات المحلية في كولومبيا تضمن أيضا كل الحقوق المرسخة في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي صدّق بلدها عليها في عام ٢٠٠٥.

٢ - وأضافت أنه نظرا إلى النتائج السياسية والاجتماعية والثقافية للهجرة، فإن السياسات الدولية التي تعالج الهجرة يجب أن تكون مستندة إلى أكثر من مجرد المعايير الاقتصادية. وبما أنه لا يمكن الفصل بين حماية المهاجرين وفوائد الهجرة بالنسبة إلى التنمية، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز على كفالة جودة وسلامة خبرة الهجرة وتحسين تأثيرها على التنمية، في امتثال تام للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وذكرت أن بعض بلدان المقصد لا تقدّر قيمة مساهمة المهاجرين في تنميتها وأن عدم التقدير هذا يديم ظاهرة الهجرة غير النظامية وغير الموثقة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الضعف في حالة المهاجرين.

٣ - ومضت إلى القول إن تدفقات التحويلات، التي توازي أكثر من ضعف إجمالي مبلغ المساعدة الإنمائية، ينبغي أن تعامل مثلها مثل أي مصدر من مصادر الدخل الخاص وليس كبديل للمساعدة الإنمائية الرسمية، نظرا إلى أن هذه التحويلات تأتي مباشرة من عمل المهاجرين. كما أن من شأن تخفيض تكاليف معاملة التحويل أن يؤدي إلى فوائد هامة بالنسبة إلى المهاجرين وأُسرهم، علاوة على تأثير إيجابي على التنمية.

٤ - ووصفت الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بأنه المنتدى الملائم لإجراء نقاش مترابط منطقيا وشامل بشأن جميع جوانب الهجرة الدولية وما يرتبط بها من فرص وتحديات بالنسبة إلى المجتمع الدولي. واختتمت بالقول إن المتابعة المنتظمة لهذا الموضوع من جانب الجمعية العامة مطلوبة، وأن الأمم المتحدة ينبغي أيضا أن تتفاعل مباشرة مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لكفالة أن تؤدي نتائجه إلى قرارات وإجراءات ملموسة تتخذها الدول الأعضاء.

٥ - **السيد دال اوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): شدد على الأهمية الأساسية للحوار رفيع المستوى

بشأن الهجرة الدولية والتنمية مشيرا إلى روح المناقشة الإيجابية التي سادت ذلك الحوار. وذكر أن المنظمة الدولية للهجرة ترحب أيضا بالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وقد شاركت فيه وأنه يوفر وسيلة أخرى للاستفادة من نتائج الحوار رفيع المستوى من خلال تحديد طرق عملية وموجهة نحو العمل لتناول الروابط بين الهجرة والتنمية وتوفير منصة عالمية إضافية للحوار المتواصل بشأن التعاون الدولي في ذلك المجال.

٦ - ومضى قائلا إن للرابطة بين الهجرة والتنمية أهمية بالغة: إذ بينما يمكن أن تنتج الهجرة عن افتقار إلى التنمية، يمكنها أيضا إما أن تخفف من التخلف أو أن تفاقمه. وتحث المنظمة الدولية للهجرة المجتمع الدولي على جعل قضايا الهجرة عنصرا عاديا من عناصر الأطر الإنمائية الاستراتيجية برسم سياسات من شأنها أن تزيد من الإمكانات الإيجابية للهجرة وتخفض في الوقت ذاته من مضاعفاتها السلبية. وينبغي أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار الروابط بمجالات هامة أخرى من السياسة العامة، مثل الصحة، التي غالبا ما تُهمل في المناقشات بشأن الهجرة والتنمية.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإن مما له أهميته العمل على بناء قدرة الحكومات، في مجالات مثل رسم السياسات ووضع هياكل قانونية وإدارية نزيهة تعمل على الوجه السليم، حتى يمكنها أن تسخِّر على نحو أفضل الفوائد الإنمائية الناجمة عن الهجرة. كما أن لبناء القدرات هذه أهمية حيوية في كفالة حسن إدارة الهجرة، الأمر الذي ينبغي أن يحتل مقام أولوية على الصعيدين الوطني والدولي. واختتم بيانه بالقول إن للشراكات مكانة عالية من الأهمية، وبصورة خاصة تمثل العمليات الاستشارية الإقليمية التي ذكرها الأمين العام في تقريره (A/63/265) آليات هامة لتحقيق التفاهم والعمل على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن قضايا الهجرة.

٨ - **السيد غويين** (بيرو): قال إن المهاجرين الذين يكون وضعهم غير نظامي يوصفون بالضعف بصورة خاصة، لأن الخطر الذي يهددهم بالاحتجاز والإبعاد يمنعهم من الاشتراك في النقابات العمالية ويعرضهم لمخاطر ظروف عمل خطيرة. ورغم أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم قد بدأ نفاذها في عام ٢٠٠٣، إلا أنها لا تغطي سوى بلدان منشأ المهاجرين؛ ولذلك فإن على الأمم المتحدة أن تعمل بصورة عاجلة على إجراء مناقشة واسعة ومفتوحة لكامل مسألة الهجرة. وأعلن أن بلده يؤيد هذه المناقشة ويرعاها بغية إنشاء آلية لتبادل المعلومات والخبرة وإقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

٩ - ومضى قائلا إنه بغية إدارة الهجرة الدولية بطريقة تتسم بالمسؤولية وبنّاءة، من المهم استخدام الصكوك الدولية لحماية المهاجرين استخداما عمليا. وينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها جهودها لكفالة الاحترام لما للمهاجرين والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم من حقوق الإنسان. وأعلن أن وفده يشدد أيضا على مبدأ المسؤولية المتشاركة، كما ورد في إعلان ليما الذي اعتمده اجتماع القمة الخامس بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما تعهدت المنطقتان الإقليميتان بوضع نهج متكامل للهجرة الدولية من شأنه أن يفيد كلا من بلدان منشأ المهاجرين وبلدان مقصدهم.

١٠ - وفيما يتعلق بمتابعة الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، أعلن أن وفده يوافق على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٧١ من تقرير الأمين العام (A/63/265). وبخصوص التوصية بمبادرات جديدة تنفذ عن طريق الهياكل متعددة الأطراف القائمة، قال إن هذه الهياكل يمكن أن تشمل المؤسسات المالية الدولية بشرط أن يكون

هدفها هو دعم حاجات المهاجرين بصفتهم الفردية. وذكر في الختام أن تحويلات المهاجرين هي أموال خاصة وينبغي ألا تعتبر بأي حال من الأحوال مساوية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو أية تدفقات مماثلة أخرى.

١١ - **السيد دافيد** (الفلبين): قال إن لمسألة الهجرة أهمية خاصة بالنسبة إلى بلده، لأن ما يقدّر بنحو ١٠ في المائة من سكان الفلبين يعيشون في الخارج كعمال مهاجرين أو كمغتربين. وذكر أن الفلبين هي بين البلدان العشرة الأولى من حيث المتوسط السنوي للهجرة وصفا لأرقام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ وأنها، وفقا لأرقام البنك الدولي، بين البلدان العشرة الأولى أيضا من حيث ما تتلقاه من تدفقات التحويلات. ولهذا السبب، فإن حماية رعايا الفلبين في الخارج هي أحد أعمدة سياسة بلده الخارجية، بينما تتكفل سياسته المحلية وقوانينه ومؤسساته مصالح مواطنيه في البلدان الأجنبية وفي البحار. وقد أنشأ بلده عددا من الوكالات المتخصصة للإشراف على حاجات المهاجرين في كل نواحي عملية الهجرة ابتداء من إجراءات قبل السفر إلى العودة. وينبغي أن يلاحظ أن العمال المهاجرين الفلبينيين يقدمون مساهمة كبيرة في اقتصاد وتنمية البلدان التي تستضيفهم.

١٢ - واختتم بيانه بالإعراب عن أمله في أن تنعكس نتائج المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية الذي يستضيفه بلده في مانيلا في قرار يعرض على اللجنة. وفي هذا الصدد أعرب عن تأييد وفد الفلبين القوي للدعوة إلى عقد حوار آخر رفيع المستوى في عام ٢٠١١ متابعة لحوار عام ٢٠٠٦.

١٣ - **السيدة سانتيسو - ساندوفال** (غواتيمالا): قالت إن الهجرة الدولية ومساهمتها في التنمية لا يمكن أن تظل موضوعا محظورا. ذلك أن الهجرة الدولية ليست جريمة بل هي قرار شخصي صعب يتخذه أفراد من الجنس البشري يبحثون عن حياة أفضل. وبما أنهم في حالات عديدة يودون أن يحافظوا على رابطة وثيقة ببلد منشئهم وأن يحسنوا من حياة أسرهم، فإنهم يساهمون في بلدهم وفي بلد المقصد، ومن أجل ذلك يستحقون التقدير والدعم.

١٤ - ومضت قائلة إن الجمعية العامة ينبغي ألا تحاول أن تبسط الهجرة الدولية أو أن تتجاهلها عند النظر في مسألة العولمة. ذلك أن الروابط بين الهجرة والتنمية متزايدة التعقيد؛ فمثلما تكون البلدان، في وقت واحد بلدان منشأ وعبور ومقصد، كذلك يكون بين المهاجرين ذوي مؤهلات عالية وآخرون أقل حظا من التعليم. على أنه من الواضح بصورة متزايدة أن الهجرة يمكن أن تقدم مساهمة إيجابية في التنمية المستدامة، بشرط أن تؤيدها السياسات الصحيحة. وبالرغم من أن الهجرة تشكل تحديات رئيسية في مجالات مثل الأمن، والاقتصاد، والتنظيم، فإن هذه التحديات تمثل فرصة للتعاون والحوار. والهجرة الدولية هي أيضا قضية متعددة الأبعاد تنطوي على حقوق الإنسان وعلى كرامة السكان المهاجرين. وقالت إن التحويلات من المهاجرين التي هي أموال خاصة يجب ألا ينظر إليها باعتبارها مساعدة إنمائية، ينبغي أن تكون أيسر وأقل تكلفة.

١٥ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتقرير الأمين العام (A/63/265)، وخاصة تشديده على منجزات الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وقالت إنها تكرر اقتراح بلدها بعقد مناقشات أفرقة، يشارك فيها رؤساء دول وحكومات سابقون من بلدان المنشأ والعبور والمقصد، في عام ٢٠٠٩. وبما أنه لا يسع أي محفل يدعي أنه يناقش التنمية أن يتجاهل أو يعارض ظاهرة الهجرة الدولية، فإن مما له أهميته أن تبقي الأمم المتحدة نفسها على علم كامل بهذه المسألة.

١٦ - **السيدة بن اسماعيل** (الجزائر): قالت إن بلدها، وهو من الجهات الفعالة الرئيسية في الكفاح ضد الهجرة غير القانونية بسبب حالته كبلد عبور ومقصد للمهاجرين بصورة غير قانونية، يقترح نهجا شاملا إزاء المشكلة يعطي الأولوية للمنع، والمراقبة، والتعاون، والشراكة. وقد ساهم، بمشاركته النشطة في الاجتماعات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، في قيام الموقف الأفريقي المشترك بشأن الهجرة والتنمية، كما أنه استضاف في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في الجزائر العاصمة، الاجتماع بشأن الهجرة والتنمية الذي اعتمد ذلك الموقف الأفريقي المشترك.

١٧ - ومضت قائلة إن بلدها يؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء آلية متابعة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وذكرت في معرض الترحيب باجتماعي المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، اللذين عقدا في بروكسل ومانيلا، أن بلدها يعتبر أن قيام روابط أمتن بين المنتدى والأمم المتحدة يمكن أن يساعد في رعاية الحوار وتبادل الخبرات فيما بين المهنيين، وأن يرشد التعاون الدولي. كما أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تشدد على الرابطة بين الهجرة والاحترام لحقوق الإنسان، ينبغي أن تعزز بالتصديق عليها على نطاق عالمي.

١٨ - وأعربت عن تحبيذ بلدها لقيام تعاون دولي وثيق وبنّاء لمكافحة الهجرة غير القانونية، وبصفة خاصة الاتجار بالأشخاص. وقالت إن لدى الجزائر آلية قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب. غير أن الموجات المتزايدة من المهاجرين غير القانونيين لا يمكن وقفها بمجرد اعتماد قوانين أكثر تشددا أو إبرام اتفاقات ثنائية لإعادة قبول المهاجرين، أو اعتماد اتفاقيات إقليمية أو دولية قمعية، أو استخدام أساليب تقنية متقدمة لمراقبة الحدود. وأعلنت أن الحل الحقيقي يتمثل في تعزيز التنمية وتقليص التفاوتات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، ولا سيما في أفريقيا، كيما تصبح الهجرة إلى الخارج خيارا وليس نتاج ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.

١٩ - وتابعت تقول إن أفريقيا، بإقامتها رابطة مباشرة بين الهجرة والتنمية في الموقف الأفريقي المشترك، قد حددت كلا من السبب الموضوعي لتحركات الهجرة والطريق لحل المشاكل التي تسببها في ذلك المجال. وبوسع الأفريقيين والأوروبيين أن يعملوا معا للمساعدة في استئصال الأسباب الرئيسية لتدفقات الهجرة هذه. واختتمت بيانها بالقول إن أفريقيا قد جعلت التنمية أولوية لها، وفق المعرب عنه في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تؤيدها كل البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية.

٢٠ - **السيدة اسبينوزا** (إكوادور): قالت إن مما له ضرورة حتمية أن تعالج مسألة الهجرة في منتديات متعددة الأطراف حيث يمكن لبلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تتخذ إجراءات حاسمة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لعقد المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية في مانيلا، وخاصة لإدراج ما للمهاجرين من حقوق الإنسان كإحدى القضايا الرئيسية في ذلك المنتدى. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة، ينبغي أن تعقد الجمعية العامة حوارات مرة كل سنتين بشأن الهجرة الدولية، تكون فيها حقوق الإنسان للمهاجرين المسألة الغلابة.

٢١ - وتابعت تقول إن الروابط بين الهجرة والتنمية وكذلك ما تعود به من فوائد وفرص بالنسبة إلى بلدان المنشأ والعبور والمقصد أمور لا يمكن نكرانها. لذلك ينبغي النظر إلى المهاجرين بأنهم جهات فاعلة رئيسية في اقتصادات تلك البلدان. والتحويلات المتأتية من المهاجرين لها تأثير إيجابي على حياة أسرهم وعلى الاقتصاد بصورة عامة. غير أن هذه

التدفقات هي تدفقات مالية شخصية وليست بديلا لأنواع أخرى من التدفقات، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٢ - وذكرت أن حرية حركة الأشخاص هي حق ينبغي حمايته. لذلك فإن تنظيم هذه الحركة يجب أن يمتثل لمبادئ القانون الإنساني الدولي ولما للمهاجرين من حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص يود وفد بلدها أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء إيعازات الإعادة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي مؤخرا. ومطلوب من البلدان، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ترص صفوفها للمطالبة بالامتثال الفعّال للالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان وبشأن الهجرة.

٢٣ - وأعلنت أن حكومة بلدها تعمل على تنفيذ سياسة شاملة للهجرة، كما ترد في الخطة الوطنية للتنمية البشرية للهجرات، التي تشمل برامج تهدف إلى حماية حقوق المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم ومركزهم الإداري داخل إقليم دولة ما. وأكدت أن الهجرة نتيجة مباشرة لنماذج اقتصادية استبعادية تحد من فرص البشر للعيش في كرامة. وأعلنت أن دستور إكوادور الجديد يؤكد، لهذا السبب، مبدأ الجنسية العالمية بغية إنهاء التقسيمات ومواطن الإجحاف الأجنبية، وخاصة فيما بين بلدان الشمال والجنوب.

٢٤ - **السيد داغوه** (توغو): وافق على أن العولمة كانت لها نتائج هامة بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بسبب ما يقوم بين العولمة والتنمية من روابط وثيقة. والواقع أن الأزمة المالية الدولية الراهنة والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والوقود يمثلان مشاكل خطيرة بالنسبة إلى تحقيق هذه الأهداف.

٢٥ - ومضى قائلا إن الترتيبات المالية الدولية القائمة حاليا تزيد من ضعف البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الاقتصاد الكلي والخصخصة التي طالما زكيت للبلدان النامية بوصفها جوهرية لانتشار مناخ جيد يشجع الاستثمار، لم تسفر عن النتائج المتوقعة. وكان من نتيجة ذلك أن أي نمو اقتصادي حدث لم يؤد إلى العمالة الكاملة أو إلى القضاء على الفقر. ومن سوء الطالع أن التكهنات الاقتصادية العالمية القاتمة لم تبشر بالخير بالنسبة إلى الجهود التي تبذل في المستقبل لمعالجة مشاكل التنمية.

٢٦ - وتابع يقول إن من مسؤولية الأمم المتحدة أن تعزز التعاون الدولي لوضع سياسات متسقة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تكفل تنسيق الآليات والمؤسسات الإنمائية بغية توفير مساعدة كافية وثابتة وقابلة للتنبؤ بها.

٢٧ - ومما له أهمية حيوية إقامة نظم مالية ونقدية وتجارية تكون مفتوحة ومنصفة وشفافة وغير تمييزية. والعولمة يمكن أن تساهم في القضاء على الفقر وفي التنمية بالمساعدة في إزالة العوائق التي تعتور طريق الاستيراد والتصدير. وفي هذا الخصوص، فإن مما له أهميته أن تتوج جولة الدوحة بخاتمة ناجحة ينبغي أن تشمل قيام البلدان المتقدمة بإزالة الإعانات الزراعية الحمائية.

٢٨ - وفي سياق الأزمة المالية الجارية، قال إن إصلاح مؤسسات بريتون وودز بغية كفالة زيادة مشاركة البلدان النامية فيها، أصبح يتسم بإلحاح متزايد. ويقع على الأمم المتحدة أيضا واجب تشجيع قيام شراكة عالمية أقوى من أجل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - ومضى قائلا إن بوسع العولمة أن توفر إطارا مقبولا لحل مشاكل التنمية إذا أمكن التخفيف من آثارها السيئة وتعزيز جوانبها الإيجابية. ولذلك فإن وفد بلده يطالب بشكل من العولمة شامل للجميع وذي طابع إنساني. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة أن العولمة تعزز الأداء المتناغم والفعال لآليات مبتكرة لتمويل القضاء على

الفقر. وعليها أن تكفل أيضا أن تعددية الأطراف توفر إطارا للتضامن والتكافل والشراكة لجميع الشعوب.

٣٠ - **السيد بوديدني** (سان مارينو): قال إن من شأن الانتكاسة الاقتصادية العالمية النطاق أن تصبح على أغلب احتمال كسادا عالميا لا تزال أبعاده الكاملة غير معروفة. وسوف يكون مطلوبا من المجتمع الدولي قدر أكبر من التضامن المالي لمعادلة أسوأ نتائج هذه الأزمة. ومن دواعي الأسف أن مؤسسات بريتون وودز لم تكن قادرة على الوفاء بكل الطلبات العاجلة للدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة مالية وأنها أثبتت أيضا أنها غير قادرة على رصد المعاملات المالية غير الخاضعة للتنظيم التي كانت السبب الجذري للأزمة. كما أن الأمم المتحدة ذاتها لم تكن قادرة على التكهن بالنطاق الصحيح للأزمة المالية. وحرصا على تجنب تكرار مواطن الفشل هذه، ينبغي أن تحتل الجمعية العامة مكان الصدارة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى صفقة جديدة، بدءا بإصلاح مؤسسات بريتون وودز.

٣١ - **السيد تشان ويسيرن** (سنغافورة): قال إنه لم يعد بوسع البلدان في عالم يسير في طريق العولمة، أن تتوقع المحافظة على نجاح اقتصاداتها بمواصلة العمل بسياسات حمائية. وليس بوسع سنغافورة أن تعتمد على سوقها المحلي المحدودة وحدها في نموها الاقتصادي، وعليها لذلك أن تعمل جاهدة على اجتذاب التجارة والاستثمار الأجنبيين إليها للحفاظ على قدرتها على المنافسة عالميا. وأعلن أن بلده تمكّن، باعتماده نهجا ابتكاريا وعمليا كهذا، يشمل سياسات لتكملة القوة العاملة المحلية بعمال من الخارج، من أن يتمتع بفوائد العولمة بدون أن يخبر تأثير أسوأ آثارها. وأعرب عن بالغ تقدير بلده للمساهمة التي قدمها المهاجرون الذين حقنوا مجتمعه بأفكار جديدة وساهموا في النمو الوطني والتنمية.

٣٢ - وأعلن أن الرعايا الأجانب مدعوون للانضمام إلى قوة العمل في سنغافورة بطريقة شفافة ومنظمة توفر حماية كاملة لحقوقهم. وفي هذا الصدد، أعلن أنه تمت مضاعفة الأنشطة الإعلامية في السنوات الأخيرة لإطلاع العمال المهاجرين على حقوقهم وعلى التدابير الأخرى التي نُفذت لحماية العمال المهاجرين من إساءة معاملتهم ومن الممارسات غير العادلة والاستغلال.

٣٣ - **السيدة إيزلر** (سويسرا): قالت إنه كان هناك عدد من المبادرات الهامة في السنوات الأخيرة لمعالجة الرابطة بين الهجرة والتنمية، وحثت المجتمع الدولي على متابعة التزامه بتحديد طرق ووسائل ملائمة كفيلة بأن تزيد إلى أقصى حد من الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية وتقلّل إلى أدنى حد من جوانبها السلبية.

٣٤ - وتابعت قائلة إنه ينبغي اعتبار المهاجرين وكلاء للتنمية في بلدان منشئهم وبلدان مقصدهم. ولا تقتصر مساهمة المهاجرين على تحويل الأموال، بل تشمل كذلك أصولا أخرى مثل مهاراتهم المكتسبة حديثا، وأنشطتهم في إقامة أعمال تجارية، وشبكاتهم الاجتماعية. وتقع على الحكومات مسؤولية تهيئة الظروف التي تشجع وترعى هذه الأصول. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعزز الحكومات التنمية المستدامة والإدارة الجيدة كي لا يضطر الناس إلى الهجرة أو كي لا يثنوا عن العودة طوعا إلى أوطانهم.

٣٥ - وعلى الجمعية العامة من جانبها أن تعقد حوارات رفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية على أساس منتظم نظرا إلى أن للأمم المتحدة السلطة الشرعية لوضع جدول أعمال مشترك عالميا في ذلك الميدان ولأنه يمكنها أن توفر منصة للدول لاستعراض وتقييم التقدم المحرز، وبالتالي لرعاية العمل وكذلك التماسك ومجالات التآزر في السياسة العامة. واختتمت بالقول إن المنتدى العالمي المعني بالهجرة

والتنمية ينبغي أن يكون له، في الوقت ذاته، دور يؤديه في أي حوار رفيع المستوى من هذا القبيل.

٣٦ - **السيدة ستراند** (النرويج): قالت إن الفساد هو مشكلة رئيسية لن يحلها المجتمع الدولي سوى عن طريق التعاون الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، أعربت عن أملها في أن تقوم المنتديات ذات الصلة، في المستقبل القريب، بمناقشة التوصيات التي أصدرتها مؤخرا فرقة العمل التي أنشأتها النرويج بشأن الحد من التدفقات غير المشروعة، وأبرزت أهمية التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. غير أنها شددت فيما يتعلق بهذه الأخيرة على أنه يجب بذل قصارى الجهود للحفاظ على الحل الوسط الذي يتسم بتوازن دقيق، الأمر الذي جعل الاتفاقية مقبولة لدى جميع البلدان.

٣٧ - ومضت قائلة إن قدرا كبيرا من العمل سيكون لازما قبل أن يصبح ممكنا، في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٩، اعتماد آلية لمساعدة البلدان في تنفيذ الاتفاقية، وتحديد حاجاتها، وتزويدها بالدعم. وذكرت أنه ينبغي أن تعمل كل الدول الأطراف في الاتفاقية على إنجاح المؤتمر المقبل بالمساهمة في الأفرقة الحكومية الدولية العاملة المعنية بالمساعدة التقنية، وباستعادة الأصول، وباستعراض التنفيذ. ذلك أن التنفيذ الفعال للاتفاقية جوهري لكفالة إعمال الأحكام المتعلقة باستعادة الأصول والتعاون الدولي، وفق المقصود بها.

٣٨ - وفي الختام أعلنت عن تأييد وفد بلدها القوي لمبادرة استعادة الأصول المسروقة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، وفي هذا الصدد أعربت عن الأمل في أن يساعد الصندوق الاستئماني الجديد متعدد الجهات المانحة في الوفاء بأهداف هذه المبادرة.

٣٩ - **السيدة كيريليان** (أرمينيا): قالت إن تحسن الأداء الاقتصادي لبلدها في السنوات الأخيرة ساعد في الحد من الهجرة إلى الخارج. على أن هذا الاتجاه آخذ في التراجع بصورة مطردة ويتوقع أن تسفر البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة الحالية عن ضغط أكبر في سوق الأيدي العاملة المحلية.

٤٠ - ومضت قائلة إن مما له أهمية أن تعمل الحكومات على إيجاد حوافز اجتماعية - اقتصادية للمهاجرين للعودة إلى بلدانهم الأصلية واستثمار مهاراتهم ومدخراتهم فيها. وعلى الحكومات أيضا أن تتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية على حماية حقوق المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، لأنهم يتعرضون بصورة خاصة لانتهاكات حقوق الإنسان. وأعلنت أن حكومة بلدها تعمل، من جانبها، على تشجيع عودة الأيدي العاملة ذات المهارات العالية إلى أرمينيا، بغية تحقيق شكل من من التنمية أكثر قابلية للإدانة. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذ بلدها خطوات لاكتساب فهم أفضل لتعقيدات الهجرة عن طريق المشاركة النشطة في المناقشات ذات الصلة بالمسألة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة.

٤١ - **السيد شيتزاس** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التحديات الأخيرة، مثل الأزمة المالية وأزمة الأغذية، قد أوضحت ما للعولمة من تأثير معقّد على كل البلدان. وقد خفّضت العولمة إلى حد هام من درجة الاستقلال الذاتي الوطني في رسم السياسات وخاصة في البلدان النامية، بينما زادت إلى حد شاسع من أهمية جهات من غير الدول مثل المشاريع الخاصة والشركات عبر الوطنية. وفي الوقت ذاته، وسّعت العولمة نطاق القضايا التي لا يمكن أن تعالجها إلا الأمم المتحدة وعلى أساس متعدد الأطراف. ولذلك يجب أن توضع التنمية في الصدارة عند النظر إلى الطريقة التي تدار بها العولمة، لا أن تعتبر نتيجة جانبية للعولمة. وينبغي أن يكون

هنـاك قـدر أكـبر مـن الاتـساق فيمـا بـين الـسياسات الإنمائية الوطنية.

٤٢ - ومن دواعي الأسف أن الأمم المتحدة لم تتمكن من الوفاء بولايتها بطريقة مرضية في العقود الماضية. ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن الوظائف الاقتصادية التي ينص عليها الميثاق قد نُقل معظمها إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. لذلك ينبغي أن تعاد هذه الوظائف إلى الأمم المتحدة التي عليها أن تصدر التوصيات الملائمة بشأن الاستراتيجيات الإنمائية وسياسات الاقتصاد الكلي لجميع الدول الأعضاء فيها.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أداء مهامها عملا بالميثاق. كما ينبغي أن يؤدي منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصورة خاصة، دورا مركزيا في التعاون الإنمائي الدولي. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يتعهد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالالتزامات الضرورية للتنمية، من خلال القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. إذ بدون هذه الالتزامات يمكن أن ترجح التأثيرات السلبية للعولمة على ما لها من آثار إيجابية، وخاصة في البلدان النامية.

٤٤ - وعن موضوع الهجرة قال إن المنتديات المختلفة التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أوضحت بجلاء نية المجتمع الدولي على معالجة موضوع الهجرة الدولية والتنمية بطريقة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأمل في أن يوفر المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية البرنامج العملي المنحى اللازم لرعاية التعاون الدولي والشراكات الدولية.

٤٥ - وتابع يقول إن وفد بلده يوافق على أن الجمعية العامة ينبغي أن تعقد دوريا مناقشات رفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بغية تقييم التقدم المحرز على مختلف المستويات. فالجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي يتسم بما يلزم من الشمول العالمي والشرعية لتوفير الإطار لوضع برامج وجداول أعمال أوسع ولتقديم الالتزامات السياسية.

٤٦ - ثم أعرب عن ترحيب وفد بلده بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الرامية إلى معالجة مسائل مثل هجرة العمال ذوي المهارات العالية، والحركة الدولية للطلبة والتنوع الثقافي. وأعرب عن أمله أيضا في أن تؤدي مثل هذه المبادرات إلى اعتراف دولي بحقوق المهاجرين.

٤٧ - وأعلن أن بلده يعلق أهمية كبيرة على المناقشات الدولية لتدفقات الهجرة وأنه يقف على استعداد للتعاون على كل المستويات. وفي الختام قال إن العديد من المهاجرين الإيرانيين أشخاص مهرة من الحاصلين على قسط عال من التعليم وقد أدوا دورا بنّاء في تنمية البلدان المضيفة لهم. ولذلك فإن مما له أهميته أن تعامل البلدان المضيفة المهاجرين معاملة عادلة وتحمي حقوقهم وتوفر لهم سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الميسّرة.

٤٨ - **السيدة صفاء أحمد** (العراق): قالت إن مكافحة الفساد الموروث عن النظام السابق يعتبر من أولويات برنامج حكومة الوحدة الوطنية. وانطلاقا من إيمان العراق بخطر ظاهرة الفساد، ينص دستوره الجديد على تأسيس هيئة وطنية مستقلة للنزاهة تعمل على مكافحة الفساد من خلال تقديم المتورطين بأعمال وأنشطة الفساد إلى المحاكم المختصة. وعلى هذا الأساس وقّعت حكومة بلدها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي الشهر ذاته أيضا

عقدت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا لمكافحة الفساد تحت شعار ''الحكم الرشيد ومكافحة الفساد'' في بغداد صدر عنه إعلان بغداد الذي أنشأ المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد المؤلفة من مجالس مشتركة لمكافحة الفساد. كما أنشأت حكومة بلدها المجلس الأعلى للتدقيق والتزمت في الآونة الأخيرة بمبادرة شفافية الصناعات الاستخلاصية. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أطلق العراق بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مدته خمس سنوات لمكافحة الفساد في العراق. واختتمت بالقول إن بلدها سوف يواصل النهوض بحسن الإدارة القائمة على الشفافية والمساءلة وفاء منه بالتزاماته بموجب الاتفاق الدولي مع العراق.

٤٩ - **السيد ستريجلسكي** (بيلاروس): قال إنه سيكون للعولمة تأثير إيجابي وآخر سلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ذلك أنه في عالم يتزايد عولمة، أصبحت اقتصادات كل الدول معرضة للتأثر بأزمات الأغذية والطاقة والأزمات المالية ولا تستطيع أي دولة بمفردها أن تتصدى لهذه التحديات. ولهذا السبب فإن الحفاظ على النظامين التجاري والاقتصادي الخاصين بالبلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط، سيكون لازما لضمان تحقيقها تلك الأهداف.

٥٠ - ومضى قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة ألا تبني قدرتها على معالجة حالات الأزمة فحسب بل وأن تكفل كذلك تماسك إجراءاتها في كل أرجاء وأقسام المنظومة. وفي هذا الخصوص أعرب عن تأييد بيلاروس للتدابير التي اتخذها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة للمساعدة في حل الأزمة المالية العالمية. وذكر أن قرار رئيس الجمعية العامة إنشاء فريق حوار بشأن الأزمة المالية الراهنة جاء في وقته المناسب تماما. كما أن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفته جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن تنسيق الأنشطة الاقتصادية، أن يشترك في المناقشات الرامية إلى إيجاد طرق لحل الأزمة المالية.

٥١ - ثم تناول ما تشكله الأزمة المالية من مخاطر جديدة لأمن الطاقة عالميا، فقال إن هذه المخاطر يمكن تخفيفها عن طريق حوار متعدد الأطراف يشترك فيه ممثلو البلدان المنتجة للطاقة والبلدان المستهلكة لها. ومن مزايا قيام حوار من هذا القبيل أنه يمكن أن يتيح وضع خيارات ملائمة لتخفيف المخاطر في غضون فترة قصيرة. وتتمثل إحدى هذه الفرص في المبادرة التي تقدمت بها تركمانستان لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في عام ٢٠٠٩ لمناقشة نقل الطاقة على نحو مستقر يمكن الركون إليه.

٥٢ - واختتم بيانه بالقول إن استحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة وزيادة سبل الوصول إلى تكنولوجيات استغلال تلك المصادر من الأمور الهامة للأمن الوطني. وهذه المسائل الحيوية ينبغي لذلك أن تناقش في سياق المناقشات المواضيعية التي تعقد أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٥٣ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن الصرح المالي للاقتصاد العالمي لم يوزع خلال العقدين السالفين من السنين، فوائده بصورة منصفة وأن الأزمة الراهنة سوف تؤدي إلى تفاقم الفقر والعمالة الناقصة والإجحاف. ومع تناقص التحويلات وانتشار الفقر، ستظل هجرة الأيدي العاملة سمة رئيسية من سمات العولمة. وذكرت أن أحد المبادئ الأساسية لدى منظمة العمل الدولية هو أن اليد العاملة ليست سلعة وأن للعمال الحق في أن يختاروا بحرية عمالتهم والحق في عمل يحفظ كرامتهم. وينبغي أن تكون الهجرة مسألة خيار وليست مسألة ضرورة. وكان منتدى ''العمل الكريم لأجل عولمة عادلة'' الذي عقدته منظمة العمل الدولية في السنة السابقة قد جمع بين أكثر من ٤٠٠

مشارك تبادلوا الآراء بشأن تشجيع العمل الكريم، كما أن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن ''العدالة الاجتماعية لأجل عولمة عادلة'' الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ يمكن أن يشكلا إطارا للعمل من أجل تحقيق استجابة فورية للأزمات الراهنة وللهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عولمة أكثر عدلا للجميع.

٥٤ - **السيد كلوف** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): أعلن أن من الأمور ذات الأهمية الحاسمة إيجاد طرق لكفالة مشاركة جميع الناس في فوائد العولمة وفي نفس الوقت حمايتهم من مخاطرها. وقال إن لدى اليونيدو برنامجا متناميا لتشجيع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنويع إنتاجها والتحول عن الاعتماد على عدد صغير من الصادرات الأولية. وتساعد اليونيدو أيضا البلدان على الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق تقديم المساعدة في الامتثال للمعايير الدولية ومراقبة الجودة والتدابير الصحية. ويلزم أن يكفل المجتمع الدولي حصول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تكنولوجيات مستحدثة وغير ضارة بالبيئة، التي يعتبر في خصوصها الحفاظ على تدفقات رأسمالية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا حاسم الأهمية. وأعلن أن اليونيدو تدير برامج في أرجاء العالم للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، ولإزالة الملوثات العضوية الثابتة، وتشجيع التكنولوجيات المتسمة بكفاءة الطاقة بغية تعزيز القدرة على التنافس والإنتاجية مع خفض انبعاثات الكربون في الوقت ذاته. وينصب التشديد على بناء القدرات، وسياسات الاقتصاد الكلي التي تفيد الفقراء وتحديث الصناعات الزراعية. واختتم بالقول إن اليونيدو ستظل تدعم الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتيسير إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٥٥ - **السيد بن شعبان** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه في حين تتيح العولمة للبلدان النامية فرصا حقيقية لاكتساب المهارات وبناء القدرات والوصول إلى التقنيات الحديثة، فإنها تهدد تلك البلدان بالتبعية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وكانت تداعيات الأزمة المالية الحالية خير دليل على عدم وجود قواعد متوازنة للنظامين المالي والتجاري الدوليين. لذا ينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تعتمد على سلعة أساسية واحدة لتنويع اقتصاداتها. كما ينبغي الاعتراف بأن الخصخصة وسياسة السوق الحرة لا تستجيب وحدها للتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية وإدراك أن المساعدات المشروطة تجعل من الصعب عليها تحقيق التوازن بين التزاماتها الدولية وأولوياتها الوطنية.

٥٦ - ومضى قائلا إن عمليات الفساد والرشوة وغسل الأموال تحرم البلدان النامية من مبالغ طائلة من الأموال اللازمة لتنميتها. ولم يعد مقبولا على الإطلاق سكوت المجتمع الدولي عن هذه المبالغ الطائلة المخبأة في ملاذات توفر الحماية لأموال الفساد والجريمة وهي أموال كثيرا ما تُستخدم من قبل المجموعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة. وعبّر عن قلقه إزاء المعدل المتدني من التنفيذ التام لأحكام استعادة الأصول في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد أثنى على مبادرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في القضاء على الملاذات الآمنة لعائدات الفساد، ودعا الدورة الثالثة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية إلى النظر في وضع آليات عملية تكفل الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالفساد وضمان استردادها.

٥٧ - وتحدث عن الهجرة فقال إن بلده يؤكد على أن المعالجة الموضوعية لمشاكل الهجرة تكمن في دعم وتعزيز برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي للدول التي تتدفق منها الهجرة. وتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الزراعية

والـصناعية والمـساهمة في تطـوير قطاعـات الخـدمات يكفـل استيعاب أكـبر عـدد مـن العـاطلين عـن العمـل ويـضع حـدا لتزوح الأدمغة. ودعا إلى متابعة الحوار رفيع المستوى بشأن الهجـرة الدوليـة والتنميـة بغيـة خفـض الآثـار الـسلبية للـهجرة وزيادة الدور الإيجابي الذي تؤديه في الجمع بين الحضارات.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.